ربما أراد (القاضي الجلاد) أن يؤجل محاكمة العادلي إلى الأبد : التاريخ الأسود

الاثنين 25 يوليو 2011 12:07 م

25/07/2011

نافذة مصر ـ تقرير / عمر الطيب :

مفاجأة سيئة تلجم المراقبين والإعلاميين والحقوقيين وذوي الضحايا دوماً ، كلما شاهدوا عادل عبد السلام جمعة لا يستبشرون خيراً لدرجة أن المحامين كانوا يؤجلون عرض قضايا الإفراج عن المعتقلين احتياطياً لأسابيع هرباً من دائرة جمعه !

عادل عبد السلام جمعه قام بتأجيل قضية محاكمة العادلي وضمها إلى قضية مبارك ، ولو كان الظرف مناسباً لآجلها للأبد ولأخرج حبيب العادلي مكرماً ، فهو القاضي الذي تدور حوله الشبهات دوماً ، يتشدد فى الأحكام ضد معارضي النظام وينطقها بقسوة كأنه بلاقلب ، ويلين فى قضايا (رجال النظام) وينطقها بدلال (برأ ممدوح إسماعيل فى قضية العبارة التي قتل فيها المئات فى عرض البحر ، والغى حكم الإعدام عن هشام طلعت ومحسن السكري) !!

لذا يظل السؤال لماذا يبقى هذا الرجل الذي يسيئ إلى سلك القضاء ، ولماذا لا يتطهر القضاة من أمثاله ؟؟ فممارسات السيد عبد العزيز عمر وانتصار نسيم ستبقى دوماً شاهداً على أن (جزء من جسد القضاء) ساعد النظام الاستبدادي المخلوع ، ولم ينحاز للوطن ولا المواطن (مرة) !!

وثائق تدين

أشارت وثيقة من وثائق جهاز مباحث أمن الدولة، كشفت النقاب عن لقاء سرى جمع بين أحد ضباط هذا الجهاز والمستشار عادل عبدالسلام جمعة، رئيس الدائرة المختصة بالنظر فى قضية الدكتور أيمن نور، رئيس حزب الغد، قبل أيام من صدور الحكم الذى قضى بسجنه خمس سنوات، والذى بدا على ضوء هذه الوثيقة وكأنه صادر عن جهاز أمن الدولة وليس عن القضاء المصرى.

كما أن جمعه هو نفسه رئيس الدائرة التى قامت بتخفيف حكم إعدام كان قد صدر ضد هشام طلعت مصطفى، رجل الأعمال المقرب من جمال مبارك والمدان فى جريمة قتل المطربة سوزان تميم.

د/ حسن نافعه تساءل فى احد مقالاته عما إذا كانت تلك الشواهد كلها مجرد مصادفات أم أنها تشكل قرائن تثير شكوكا قوية، ليس فقط حول نزاهة الرجل، ولكن حول حقيقة الاختراق الأمنى لمؤسسة القضاء ككل.

و يضيف نافعه ما إن نشر مقاله «ضمير القاضى» حتى انهالت علىَّ رسائل واتصالات عديدة، تضمن بعضها معلومات مثيرة تؤكد صحة ما ورد فى الوثيقة المشار إليها، أما بعضها الآخر فعكس شعورا عميقا بالقلق مما قد يحدث فى المستقبل إذا ظل وضع القضاء المصرى على هذا النحو، خصوصا بعد قيام محكمة الاستئناف بإحالة قضية حبيب العادلى ومعاونيه الأربعة، والمتهمين بقتل وجرح آلاف المتظاهرين أثناء ثورة **25** يناير، إلى الدائرة الرابعة التى يرأسها المستشار. كان من بين ما تضمنته تلك الرسائل والاتصالات معلومات تؤكد:

1- قيام جهاز مباحث أمن الدولة المنحل بوضع سيارة خاصة تحت تصرف المستشار عادل جمعة ليستخدمها فى تنقلاته الشخصية، وتزويده بسائق خاص تابع للجهاز أيضا. السيارة من طراز بيجو **504**، فضية اللون، تحمل لوحة معدنية مسجلاً عليها رقم **348793** ملاكى جيزة، وتتولى وزارة الداخلية تغطية نفقاتها بالكامل من بنزين وصيانة وخلافة. أما السائق فاسمه صلاح ويتقاضى راتبه أيضا من وزارة الداخلية. المثير فى الأمر أن السيارة المهداة بسائقها من جانب جهاز أمن الدولة المنحل مازالا تحت تصرف السيد المستشار حتى الآن!

2- قيام الجهاز بتزويد المستشار جمعة بطاقم مكون من أحد عشر أمين شرطة يتناوبون حراسته، وتتولى وزارة الداخلية دفع رواتبهم وتغطية جميع نفقاتهم بالكامل. ومازال المستشار يحظى بهذه المعاملة التفضيلية منذ بداية تعامله مع الجهاز حتى الآن.

والمستشار جمعه تحول إليه معظم قضايا الإخوان فيعطي أحكاماً قاسية فيها ، كما أنه جدد الحبس للمتهم الوحيد فى قضية التنظيم الدولي المزعومة د / أسامه سليمان ، رغم الإفراج عن كل المتهمين فى القضية وتصغيرها.

ويصر النظام المصري على توجيه كل القضايا مع خصومة إلى دائرة جمعه الذي يعطي أحكاماً قاسية لا تستند إلى قانون !

وعندما تولى المستشار عادل عبد السلام جمعة رئاسة دائرة محكمة جنايات القاهرة التي نظرت استشكال المهندس خيرت الشاطر و28 من رجال الأعمال المنتمين للإخوان على قرار النائب العام بالتحفظ على أموالهم، دبت الشكوك في إمكانية صدور حكم منصف من هذه الدائرة وكان كل مَن رأوه يعتلي منصة المحكمة في جلسة 4 من فبراير 2007م، يتهامسون فيما بينهم بأنه لا جدوى من المرافعات ولا الاستشكال؛ لأن الحكم أصبح معروفًا مسبقًا بمجرد إمساك هذا القاضي ملف القضية، فهو كما قال أحد الصحفيين الذين حضروا أول جلسة بأن تاريخه ليس أبيض في محاكمة المعارضين للنظام الحاكم ووصفه البعض بأنه قاضي النظام وسلاحه ضد خصومه.

و القاضي عادل عبد السلام جمعة له تاريخ كبير في محاكمة خصوم النظام منها قضية صحفيي جريدة "الشعب" وقضية أيمن نور والحكم القاسي

الذي صدر بحقه، وقبله الدكتور سعد الدين إبراهيم، وهو السجل الذي دفع بالمعارض الناصري كمال أبو عيطة إلى استدعاء التراث المصري الساخط على السلطة في زمن المماليك وتأليف هتاف خاص به أطلقه في كل المظاهرات التي شارك فيها وهو "يا جمعة يا وش النملة.. مين قال لك تعمل دي العملة".

وفي قضية صحفيي جريدة "الشعب" ضد يوسف والي فوجئ الصحفيون بتحويلهم للنيابة رغم أنهم المدعون وعدم تحويل يوسف والي معهم رغم أنه المدعى عليه، كما أنه حكم على الدكتور أيمن نور رغم اعتراف المتهمين بأنهم لم يلتقوا به، ولم يتقاضوا منه أموالاً نظير تزوير التوكيلات.

وفي قضية الإخوان ومن أول جلسة كان مصرًّا على ألا تخرج القضية من تحت قبضته، فلم يستجب لمطالب الدفاع بتأجيل القضية لمدة 10 أيام وإنما أجلها 21 يومًا حتى تعود له في نفس الدائرة ؛ لأنه طبقًا للنظام القضائي فإن كل مستشار يرأس دائرة الجنايات لمدة أسبوع في الشهر، وحتى في الجلسة الثانية التي قدم فيها الدفاع دعوى التنازع للمحكمة الدستورية وهي الدعوى التي تلزمه بوقف نظر القضية حتى يتم حسم هذا التنازع لكنه حجز القضية للحكم بالرغم من أن الدفاع لم يقدم دفاعه في القضية.

وفي السطور التالية بعض القضايا التي كان فيها يد النظام الباطشة ضد خصومه:

حبس صحفيي جريدة "الشعب" بعد تصديهم لفساد يوسف والي وكشفهم قضية المبيدات المسرطنة التي يعلم الجميع الآن خطورتها وبدلاً من تقدير الصحفيين الذين نبهوا الرأي العام قام هذا القاضي بحبسهم.

حبس صحفيين بـ"المصري اليوم".

حبس الدكتور أيمن نور زعيم حزب الغد بأقصى عقوبة وذلك باتهامات ملفقة بتزوير توكيلات تأسيس حزب الغد.

إصداره حكمًا بتأييد قرار النائب العام بالتحفظ على أموال المهندس خيرت الشاطر- النائب الثاني للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين- و28 من الإخوان المحالين للمحكمة العسكرية ومنع زوجاتهم وأبنائهم القصَّر من التصرف فيها ورفْض الاستشكال المقدم من المعتقلين.

حبس د / سعد الدين إبراهيم .

ويشير خبراء إلى أن تورط عبد السلام جمعه فى قضاي ضد خصوم النظام تتسبب فى حرج بالغ للنظام القضائي المصري بأكمله ، وهو ماحدا بنقابة المحامين لإصدار قرار برده وعدم التعامل معه .

طالع أيضاً:

لا تنسوه اليوم من دعائكم / عادل عبد السلام جمعه جلاد الإخوان وخصوم النظام (دائره دليفري)